هذه الفكرة ستحظى بالقبول من قبل المفدال · ان [سبب] نقاشنا الكبير مع حزب العمل [هو] ان الاحاديث عن تقسيم او تسوية اقليمية في [الضفة الغربية] غير [واقعية] ليس بالنسبة لنا فقط وانما بالنسبة للعرب ايضا » · وفسر بن ـ مئير مفهومه للتسوية الوظيفية بقوله : « ينبغي المحافظة على العلاقة بين دولة اسرائيل [والضفة الغربية] والواضح ان « الحل الوظيفي » ينبغي ان يتم بتعاون بعض الاشخاص من الضفـــة

وعلى حق اليهود للعيش هناك ، ومن الضروري ان يكون الجيش الاسرائيلي مسؤولا ، بشكل او بآخر ، عن الامن [في تلك المنطقة] · هذا هو الجوهر · وباعتقادي ان المفدال سيكون مستعدا للمرونة بكل ما يتعلق بالنواحي الشكلية ، التي قد تكون مهمة للعـرب ـ كالاعلام وجوازات السفر والاسماء والقضايا الاخرى · وهنا توجد امكانات عديدة ومـن الممكن التنازل للعرب · وهذا كان قصدي عندما قلت للرئيس السادات اننا على استعداد للاقاته في منتصف الطريق او اكثر · ومن غير المهم ماذا سيكون مكتوبا في جواز سفر عرب [الضفة الغربية] · ما يهمني هو ان يكون باستطاعة اليهود العيش [في تلك المنطقة] ، وان يبقى اولئك اليهود مواطنون في دولة اسرائيل ، التي تبقى مسؤولة عن ادارة شؤونهم ، وان يهتم الجيش الاسرائيلي بأمنهم » (٦١) · ولاحظ بن ـ مئير بسرور ، اثناء مقابلته « ان الرئيس السادات لم يذكر [خلال زيارته لاسرائيل] كلمة الاستيطان ولو مرة واحدة » ، مما يدل على عدم معارضته لاستمرار الاستيطان الاسرائيلي فـي المناطق العربية المحتلة ، حتى بعد حلول « السلام » ·

أما يغئال الون ، صاحب المشروع المعروف باسمه لحل مشكلة الضفة الغربية (الداعي ، باختصار شديد ، الى تقسيم الضفة واعادة القسم المأهول منها بكثافة عربية الى الاردن ، وضم الجزء الباقي الى اسرائيل والاحتفاظ بمراكز اسرائيلية عسكرية استراتيجية على طول نهر الاردن) فقد عاد واعلن ، في مقابلة صحفية ايضا ، عن تمسكه بمشروعه · ودلل الون على محاسن مشروعه بقوله : « انه معقول تماما ويستند على ثلاثة معطيات اساسية : جغرافية وسكانية واستراتيجية · ومنذ اصدرت هذا المشروع ، في تموز (يوليو) ١٩٦٧ ، لم تطرأ تغييرات تذكر على المعطيات الثلاثة · فالجغرافيا بقيت على ما كانت عليه منذ أيام سيدنا ابراهيم ، بينما تغير الوضع السكاني في غير صالحنا · أما التطور التكنولوجي لوسائل القتال فانه يدعم اسس [المشروع] الاستراتيجية · ان المشروع مناسب ايضا لانه ينم عن تفهم للمصالح الاقليمية للدول العربية ، ويجيب بشكل بناء على بقايا القضية الفلسطينية ويستجيب بالطبع لمتطلبات اسرائيل الامنية ، ولا أرى له اي بديل ، الا اذا ارادت اسرائيل الاتكال على ضمانات اجنبية كبديل لقوتها في الدفـــاع الذاتي . وهو ما احذر منه » (٦٢) · وعندما سئل الون عما يعنيه بقوله « بقايا القضية الفلسطينية » ، أجاب انه يختار كلماته بعناية فائقة · ثم فسر قصده من استعمال هذه العبارة بقوله : « ان شرق الاردن ، المعروف اليوم باسم المملكة الاردنية ، يشكل نحو ثلثي

ارض ـ اسرائيل التاريخية ·والشعب القاطن هناك ، اذا كان من السكان المحليين او من اولئك الذين انضموا اليهم من الضفة الغربية ، على مر السنين ، ينتمي ، عرقيا ودينيا وتاريخيا ، الى تلك المجموعة من السكان العرب الذين يعيشون في المناطق المحتفظ بها · وليس هناك من مبرر لحل القضية الفلسطينية بواسطة تأسيس دولتين فلسطينيتين ، واحدة الى الشرق من نهر الاردن وثانية الى الغرب منه · وفي كل حال لن تستطيع دولة ثانية حل المشاكل الانسانية الناجمة عن القضية الفلسطينية ، مثل مشكلة اللاجئين ، التي تستطيع